مؤتمر صحفي لتكتل الجمهورية القوية

اقتراح قانون انشاء مؤسسة مستقلة لإدارة أصول الدولة بهدف إعادة تكوين الودائع وتعزيز المالية العامة

تتطلع الدولة اللبنانية الى تطبيق مقاربة كاملة للتعافي من الأزمة المالية والاقتصادية التي نشأت منذ سنوات، قوامها إعادة التوازن المالي، وإعادة هيكلة القطاع المالي ووضع ضوابط مؤقتة على السحوبات والتحاويل وإجراء الإصلاحات البنيوية الشاملة في القطاع العام.

وبناء على المبدأ الدستوري الذي ينص على احترام الملكية الخاصة والعدالة والمساواة بين اللبنانيين، لا يجوز أن يكون المودع هو الجهة الأكثر تضررا جراء الأزمة، وأن يتحمل عبء الجزء الأكبر من الخسائر وديون القطاع العام والفجوة المالية التي أحدثتها الأزمة، لا سيما ما يرتبط منها بمصير الودائع، كما يجب على الدولة تحمل مسؤولياتها بشكل أساسي في مقاربة إعادة تكوين الودائع.

وبما أن الدولة أثبتت عجزها عن إدارة مؤسساتها وهيئاتها ذات الطابع التجاري والخدماتي، ولم تعد حتى تتمكن من تحقيق عائدات تذكر لتغذية الخزينة، فكيف لها أن تساهم بحصة مسؤوليتها في إعادة تكوين الودائع. لذلك لمسنا نوعا من التهرب من هذا الأمر في نصوص اقتراحات ومشاريع القوانين التي انبثقت عن خطة الحكومة وأتت بشكل متقطع.

من هذا المنطلق، نتقدم اليوم باقتراح قانون يرمي الى انشاء مؤسسة مستقلة لإدارة أصول الدولة، من شأنها ابعاد الشركات والمؤسسات ذات الطابع التجاري عن السياسة ووضعها تحت إشراف وإدارة خبراء لبنانيين يعملون على المستوى الدولي يتمم اختيارهم بآلية شفافة ينص عليها القانون، لتحسين ادارتها وأدائها مما يعزز مداخيل الدولة والمالية العامة ويؤمن أيضا تمويلا للصندوق الذي يفترض أن يؤمن إعادة تكوين الودائع تدريجيا.

هذه المقاربة تحافظ على ملكية الدولة لأصولها، لأنها لا تتطلب بيع أو خصخصة الأصول من مؤسسات وشركات ذات طابع تجاري وربحي، بل مأسستها وتطبيق

مبدأ التشركة (Corporatization) على بعض الهيئات لإبعادها عن الهدر والفساد وسوء الإدارة، واستخدام جزء من عائداتها لتعزيز المالية العامة وجزء آخر لإعادة تكوين الودائع تدريجيا.

ونكون بذلك قد قمنا بخطوة إصلاحية فعلية وعملية تواكب مقاربة التعافي بدل ما يتم اقتراحه الآن من شطب لقيمة الودائع وتفاد لتوزيع المسؤولية عن الفجوة المالية بين الدولة، من ضمنها مصرف لبنان، والمصارف وصولا الى بعض الودائع المشبوهة.